أثر التنازع في المعنى في القرآن الكريم
دراسة دلالية

م.م مصعب فاضل صالح البدري

كلية الإمام الأعظم/ قسم اللغة العربية

المقدمة

إن موضوع التنازع له أهمية كبيرة عند النحاة قديما وحديثا، حيث أن له استعمالات عدة في كلام العرب سواء كان في خطبهم أو أشعارهم، زيادة على ذلك أن القرآن الكريم استخدم أسلوب التنازع في مواطن وأساليب عدة مما يدل على أهمية هذا الأسلوب، وأضف إلى ذلك كله أن موضوع التنازع من المواضيع الخلافية عند النحاة قديما وما زال، فقد اختلف البصريون والكوفيون فيه من حيث أولوية تأثير أحد العاملين على المعمول، وهو ليس مجرد خلاف عادي لأنه عبارة عن اختلاف في عاملين أو أكثر على معمول كلٌّ يطلبه من جهة، والحركة الإعرابية للمعمول فيه لا تتحدد بعامل واحد كما هو مألوف في بقية الجمل، وهذا ما جعلني أطرق هذا الموضوع و أبحث فيه.

وقد تناولت في هذا البحث تعريف التنازع وأنواعه والخلاف بين البصريين والكوفيين و من ثم الغرض الذي يؤديه التنازع.

وذكرت أمثلة على هذا الموضوع من القرآن الكريم، ومن شعر العرب، ولكني ركزت على القرآن الكريم بشكل خاص لما فيه من التنوع في الأساليب والدلالات في التنازع و أغراضه.

وعسى أن أكون قد وفقت في هذا البحث المتواضع، والله وليُّ التوفيق.

التنازع في العمل

التنازع لغة: «التنازع: التخاصم، وتنازع القوم اختصموا»[١]، «والتنازع لغة: التجاذب»[٢].

التنازع اصطلاحا: « أن يقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى»[٣].

وجاء في كتاب (معاني النحو)، أن سبب تسمية هذا الباب بالتنازع هو: «أن النحاة رأوا أن العاملين يتنازعان معمولا واحدا كما يقولون»[٤].

ويتحقق التنازع في الجملة بتوفر شرطين هما:

أولا: «تقدم فعلين أو ما يشبههما في العمل وكلاهما يريد المعمول»[٥].

ثانيا: «تأخير المعمول عنهما»[٦].

ومثال ذلك: «جاء و أكل محمد»، و«رأيت وأكرمت خالدا» ونحو ذلك.

وفي المثال الأول تنازع عاملا رفع في مرفوع، وأما في المثال الثاني فقد تنازع عاملا نصب في منصوب، وهذا يعني أن التنازع يكون من جهتي الرفع والنصب.

وقد يتنازع فعلان أحدهما يطلب المعمول من جهة الفاعلية والآخر يطلبه من المفعولية نحو قولك: «ضربت وضربني زيدٌ، وضربني وضربت زيدا. تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين.

وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفعا و نصبا، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد» [٧].

وقد ذكرت أن: «المقصود بالعاملين هما الفعلين أو ما يشبههما»[٨]، كاسم الفاعل والمفعول[٩]. ومثال ذلك: (أنت ضاربٌ و شاتمٌ زيداً)، حيث إن (ضاربٌ) و(شاتمٌ) من أسماء الفاعلين عملا في (زيد) نصبا على المفعولية.

شروط التنازع:

للتنازع شروط يتحقق إذا توفرت في الجملة حيث لا يتم بدونها، وهي:

١. ألا يتقدم المعمول على العاملين المتنازعين فيه، ولهذا ردّ على من قال بالتنازع في قوله تعالى: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة: الآية ١٢٨][١٠].

٢. و من شروط المتنازع فيه أن يكون قابلا لأن يحل محله الضمير؛ فإن قلت: (أجلست و أكرمت زيدا) فيجوز أن يحل محل زيد الضمير، نحو: (أجلست زيدا وأكرمته)، فالهاء هنا حلت محل اسم العلم (زيد)[١١].

٣. لا بد من صلاحية توجه العاملين إلى المعمول من جهة المعنى[١٢]، نحو: (أكل وشرب زيد). فنرى هنا توجه العاملين إلى المعمول كلّ يطلبه من جهة المعنى المراد له.

أنواع التنازع:

ذكر النحاة أن التنازع على أنواع متعددة، فهي لا تنحصر في الأفعال وشبهها، وإنما هي أوسع من ذلك، فقد يحدث التنازع في المضافات، وكذلك تتنازع المصادر أيضا كما سنرى، وسأذكر من هذه الأنواع ما يأتي:

١. أن يكون المتنازعان فعلين يتنازعان معمولا واحدا، نحو: (أنا أزور وأكرم زيداً)، فالفعلان (أزور) و(أكرم) يتنازعان اسم العلم (زيدا).
٢. أن يكونا اسمي فاعل أو مفعول يتنازعان معمولا واحدا، مثاله: (أنا زائر ومكرم محمدا)، فـ (زائر) و(مكرم) من أسماء الفاعلين معمولهما (محمدا). و(خالدٌ مُطعَمٌ ومُكرَمٌ فاكهةً)، فـ (مطعم) و(مكرم) من أسماء المفعولين، معمولهما (زيد).
٣. أن يكون بين الفعلين أو الاسمين حرف عطف، نحو: (أنت تضرب وتشتم زيدا) و(أنت ضاربٌ و شاتمٌ زيداً).
٤. ألا يكون بين الفعلين حرف عطف، كقوله تعالى على لسان ذي القرنين: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [سورة الكهف:٩٦ الآية]، فهاهنا لا يوجد بين هذين الفعلين (آتوني) و(أفرغ) حرف عطف كما نرى. والجملة في هذه الآية جوابية الشرط[١٣].

وقد تكون الجملة جوابية السؤال، كما ورد في قوله تعالى: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ ﴾ [سورة النساء: الآية١٧٦][١٤]، ففي هذه الآية يتنازع العاملان (يستفتونك) و(يفتيكم) في المعمول (في الكلالة) أي: الجار والمجرور دون أن نرى حرف عطف بينهما.

وجاء في كتاب (النهر المادّ) أن كلمة (قطرا) منصوب بـ (أفرغ) على إعمال الثاني إذ ينازعه الفعل (آتوني) والفعل (أفرغ) وحذف الضمير من الأول، ولو كان أعمل الأول لكان التركيب (آتوني أفرغه عليه قطرا) فكنت تضمر على الفصيح[١٥].

٥. ويتنازع اللازم والمتعدي كما ورد في قوله تعالى: ﴿تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [سورة المنافقون: الآية٥]، ونحو: (قام و ضربت زيدا)[١٦].

وقد (يدخل غير الفعلين من الأسماء العاملة عمل الأفعال كاسم الفاعل والمفعول وما أشبه ذلك، نحو: (أنا ضارب و يضربني زيدٌ)[١٧]، ونحو: (أنت ضارب وتشتم زيدا)، فـ (ضارب) اسم فاعل و (تشتم) فعل و هما يتنازعان المفعول به (زيدا).

٦. وكذلك يرد أحد عاملي التنازع اسم فعل والآخر فعل، ومثاله في الاسم والفعل ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [سورة الحاقة: الآية١٩][١٨]، حيث جاءت (هاؤم) اسم فعل و(اقرأوا) فعل و تنازعا المعمول (كتابيه) فنصباه على المفعولية.

٧. وقد يتنازع فعلا تعجب في متعجب منه، «وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب نحو: (ما أحسن وأجمل زيدا)، (وأحسن به وأجمل بعمرو)، واختاره التسهيل»[١٩].

ولا أرى في المثال الثاني تنازعا، حيث إن كل عامل قد ذكر معموله صريحا، ولو قال: (أحسن و أجمل بعمرو)، لكان تنازعا.

٨. وهذا لون آخر من التنازع وهو «التنازع لأكثر من عاملين ومنه في الحديث: «كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم»[٢٠]، و(زرت وكلمت وأكرمت زيدا) حيث جاءت في المثال الأول ثلاثة عوامل وهي: (صليت) و(رحمت) و(باركت) تنازعت معمولا واحدا وهو الجار والمجرور (على إبراهيم).

و كذلك في المثال الثاني وردت (زرت) و(كلمت) و(أكرمت)، وهذه ثلاثة أفعال تنازعت في اسم واحد وهو (زيد).

٩. أما التنازع في معمولين، «فإن الصحيح فيه مذهب الجمهور، فقد حكى سيبويه: (متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا)، على إعمال الأول، و(متى رأيت أو قلت زيد منطلق)، على إعمال الثاني الذي هو (قلت)، وهو الحكاية»[٢١]. ومذهب الجمهور هو إعمال الثاني، وهو مذهب البصريين نفسه[٢٢].

١٠. وقد يتنازع عاملان معمولا قبلهما، أي يكون العاملان متأخرين عن معمولهما كقولك: (زيدا رأيت و أكرمته)، حيث أعمل الثاني في ضميره.

وأما إن أعملت الثاني فتقول: (زيدا رأيت وأكرمت) فلم تلحق الأول (رأيت) بالضمير[٢٣]، وهذا النوع من التنازع يخالف تعريف التنازع؛ لأن التعريف يشترط أن يتقدم العاملان على معمولهما.

أما هنا فنرى عكس ما تقدم من حيث تقدم المعمول على العاملين المتنازعين فيه. والحق أن تقدم المعمول على عاملي التنازع صحيح جائز لا ضير فيه[٢٤] وإن خرج عن حد التعريف.

١١. وقد يتنازع مضافان في مضاف إليه، «فالمبرد يجعل نحو: (إلا علالة أو بداهة قارحٍ) من باب الإعمال... فيدخل المضاف والمبتدأ أو غيرهما، غير أن السماع لم يحقق وجود الإعمال إلا في الفعل وما أشبهه لتصرفهما في العمل[٢٥]. وأرى أن القياس في الإعمال هنا جائز لا يقيده السماع.

١٢. وكذلك (جاءت العوامل المتنازعة ثلاثة مصادر): ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة النحل: الآية ٨٩][٢٦]. حيث وردت كل من: (هدى) و(رحمة) و(بشرى) متنازعة في (للمسلمين).

١٣. وجاء (المتنازع فعل و مصدر): ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ﴾ [سورة هود: الآية١٠٢]، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآية١٠٠]، ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [سورة السجدة: الآية٢٣][٢٧]. فـ(أَخْذُ) و(أَخَذَ) تنازعا (القرى)، و(سبحانه) و (تعالى) تنازعا (عما يصفون)، و(جعلناه) و(هدى) تنازعا (لبني إسرائيل).

١٤. وورد أيضا (المتنازع فعل و مصدران)، ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة المائدة: الآية١٤][٢٨]، وهنا تنازع الفعل (أغرينا) مع المصدرين (العداوة) و (البغضاء) معمولا واحداً (إلى يوم).

ونلحظ مما سبق أن كثيرا من أنواع التنازع خارجة عن حد التعريف الاصطلاحي للتنازع، وأحسب أن التعريف ذكر أساس التنازع وفيم يكون، ولم يشمل أنواعه وفروعه المتعددة؛ حيث نرى أن العوامل المتنازعة ليست أفعالا أو أسماء فاعلين أو مفعولين فحسب، و إنما تشمل المصادر كما ذكر ذلك محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، وكذلك تشمل المضافات كما ورد في (المقاصد الشافية). ولا ضير في ذلك دلالة أو معنى لأنها تحتمل ذلك. كما تحتمل أن يشترك عاملان كل من نوع في معمول واحد، وهذا يعطي سعة في المساحة التعبيرية للنص، وما ورد في القرآن الكريم من أنواع التنازع خير دليل على ذلك، ناهيك عما ورد في كلام العرب في نثرهم و أشعارهم.

وفي الجملة أن تنوع التنازع في أمثلته لا يخرج في إطاره العام عن ماهية الموضوع أو مؤدى غرضه، فهذا التنوع في العوامل والمعمولات هي مزية تعبيرية دلالية متحررة من القوالب الجامدة.

الخلاف في أي العاملين المتنازعين أولى بالعمل.

اختلف البصريون والكوفيون في أي العاملين المتنازعين يعمل في الاسم، ويبدو من هذا الخلاف أن كلّا من الفريقين لا يجيز أن يشترك عاملان معاً في معمول واحد إذ لابد من وجود معمول مضمر في أحد العاملين؛ فإذا أعملت أحدهما دون الآخر انتهى الإشكال.

ولكن الخلاف ليس هنا، وإنما الخلاف حال التنازع أي العاملين أولى وأصلح للعمل في المعمول، الأول أم الثاني؟

«ذهب البصريون أن الثاني أولى به، لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به، لتقدمه »[٢٩].

و من حجج الكوفيين أن قالوا: إن الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى، يتحقق من جهتين، النقل والقياس.

فأما النقل، فقد ذكروا كثيرا من الشواهد، فقد أوردوا عن امرئ القيس قوله:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال[٣٠]

فأعمل الفعل الأول (كفاني) ولم يعمل الثاني (أطلب) لأنه رفع المعمول (قليل)، ولو أعمل الثاني لنصبه.

و قال رجل من بني أسد:

فردّ على الفؤاد بها هوى عميدا وسوئل لو يبين لنا السؤالا

وقد نغنى بها ونرى عصورا بها يقتدّننا الخرد الخدالا

فأعمل في البيت الثاني الفعل الأول (نرى) ولم يعمل الفعل (يقتدننا) ولذلك نصب المعمول (الخرد) ولو أعمل الثاني لرفعه.

وقال آخر:

ولما أن تحمل آل ليلى سمعت ببينهم نعب الغرابا

وهنا أيضا أعمل الفعل الأول (سمعت) ولذلك نصب معموله (الغرابا) و لم يعمل الفعل الثاني (نعب) ولو أعمله لوجب الرفع.

وأما من جهة القياس فرأي الكوفيين أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني ووهو صالح للإعمال كصلاحية الفعل الثاني، ولما كان مبدوءاً به فإعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به، ولذلك لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة، فلا تقول: (ظننت زيدٌ قائمٌ)، وإنما يجوز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت، نحو: (زيدٌ ظننت قائمٌ)، و(زيدٌ قائمٌ ظننت). وكذلك لا يجوز إلغاء (كان) إذا وقعت مبتدأة، نحو: (كان زيدٌ قائماً)، بخلاف ما إذا كانت متوسطة، نحو: (زيدٌ كان قائمٌ). وذلك يدل على أن الابتداء عامل قويّ في عمل الفعل. والذي يؤيد قوة إعمال الفعل

الأول، أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر وهذا لا يجوز[٣١].

هذا ما استدل به الكوفيون في قوة و أولوية إعمال الفعل الأول.

وأما البصريون فقد احتجوا بأن قالوا: إن الدليل على أولوية إعمال الفعل الثاني، النقل والقياس أيضاً.

فأما من جهة النقل، فقد احتجوا بقوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [سورة الكهف: الآية٩٦]، فأعمل الفعل الثاني وهو (أفرغ)، ولو أعمل الأول لقال: (أفرغه عليه)، وقال تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [سورة الحاقة: الآية١٩]، وهنا أعمل الثاني أيضا ولو أعمل الأول لقال (اقرؤوه)، كما جاء في الحديث: «**ونخلع ونترك من يفجرك**»[٣٢]، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير.

ومن شعر الفرزدق قوله:

ولكن نصفا لو سببت وسبّني بنو عبد شمس من مناف وهاشم[٣٣]

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: (سببت وسبّني بني عبد شمي) بنصب (بني) و إظهار الضمير في سبني.

و قال آخر:

قضى كل ذي دين فوفّى دينه وعزّة ممطول معنّى غريمها[٣٤]

و هنا أعمل الثاني في موضعين: أحدهما (وفّى)، ولو أعمل الأول لقال (وفّاه). والثاني (معنّى)، ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد (معنّى)، فنقول: (وعزّة ممطول معنّى غريمها)، وتقديره: (وعزة ممطول غريمها معنّى هو)؛ لأنه قد جرى على (عزّة) فعل الغريم، فقد جرى على غير من هو له، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه، فلما لم يظهر الضمير دلّ ذلك على أنه قد أعمل الثاني.

و أما من جهة القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول وإعماله لا ينقض المعنى، فكان إعماله أولى، ألا ترى أنهم قالوا:

(خشنت بصدره وصدر زيد)، فيختارون إعمال الباء في المعطوف ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه، و ليس في إعماله نقض معنى، فكان إعمالها أولى.

والذي يدل أيضا على شدة تأثير القرب و الجوار قولهم: (جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فأجروا (خربٍ) على (ضبٍّ)، وهو في الحقيقة صفة للـ (جحر)؛ لأن الضّب لا يوصف بالخراب، فهاهنا دلالة أخرى من حيث القياس[٣٥].

وقد رد صاحب (الإنصاف) في كتابه على الكوفيين في قوله بما معناه:

إن إعمال الفعل الأول في قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني و لم أطلب قليل من المالِ[٣٦].

هو مراعاة للمعنى؛ لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً، وذلك من وجهين، أحدهما: أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: (كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال)، وهذا تناقض؛ فكيف يكفيه القليل و لم يطلب القليل؟

والثاني: أنه قال في البيت الذي بعده:

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي[٣٧]

فلهذا أعمل الأول و لم يعمل الثاني.

وأما قول الآخر:

وقد نغنى بها و نرى عصورا بها يقتدننا الخرد الخدالا

فقد أعمل الأول مراعاة لحركة الرويِّ، فإن القصيدة منصوبة، وإعمال الأول جائز، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية، ولا خلاف في الجواز.

و كذلك قول الآخر:

سمعت ببنيهم نعب الغرابا

يدل على الجواز وهو معارض بأمثاله.

وأما قولهم: إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به، فالجواب عليه: إنهم و إن كانوا يعنون بالابتداء إلا أن عنايتهم بالمجاورة أكثر.

وأما قولهم: لو أعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر، فجوابه: إنا جوزنا هاهنا الإضمار قبل الذكر؛ لأن ما بعده يفسّره؛ لأنهم يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فيها دلالة على المحذوف، وذلك لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول، وقال تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [سورة التوبة: الآية٣]، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني، و ذلك لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول.

وأيضا قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [سورة الأحزاب: الآية٣٥]، فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناءً عنه بما ذكره قبله، ولعلم المخاطب أن الثاني دخل في حكم الأول.

قال ضابئ البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول (لغريب).

وقال درهم بن يزيد الأنصاري:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

هنا أيضا استغنى بخبر الثاني (راض) عن خبر الأول، والتقدير: «نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض».

وقال الفرزدق:

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبى فكنت وكان غير غدور

استغنى هنا بخبر الثاني عن الأول. و الشواهد على ذلك كثيرة. فدلّ على جواز الإضمار قبل الذكر؛ لأن ما بعده يفسره.

والإضمار عموما جائز إذا كانت هناك دلالة أو قرينة تشير إليه كما ورد في الآية: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾ [ص: الآية٣٢]، ويقصد بذلك الشمس و لم يذكرها صريحاً، والآية: ﴿ كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ﴾ [سورة الرحمن:٢٦]، أي كل من على الأرض، ولم يذكرها لعلم المخاطب بها[٣٨].

وحاصل ذلك كله، أن الإضمار قبل الذكر جائز بشرط دلالة اللفظ على ذلك. ويبدو أن صاحب (الإنصاف) لا يميل إلى الرأي الكوفي القاضي بأولوية إعمال الأول.

وذكر ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) الخلاف الذي نشأ بين البصريين و الكوفيين حول التنازع، فقال: «بين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن يتعلق به الاسم الأخير، واختيار البصريين الثاني للجوار و اختيار الكوفيين الأول للسبق».

ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا، والتعليق بالأول في إضمار كل ما تكرر من متعلقات **الأول في الثاني**، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني. وقد حملهم الجوار أن يقولوا: «هذا جحر ضبٍّ خربٍ فيخفضونه و هو للجحر المتقدم»[٣٩].

وفي كلام ابن مضاء ميل صريح لمذهب البصريين، وذلك من خلال قوله: «و مذهب البصريين أظهر لأنه أسهل»[٤٠].

ما يحققه المعنى من التنازع:

إذا قلت: (زرت وأكرمت خالدا)، أو (أكرمت و زرت خالدا)، فهل يختلف المثالان من حيث المعنى؟ وإذا لم يكونا مختلفين، فما الحكمة من تقديم أو تأخير كل من الفعلين أحدهما على الآخر؟.

الذي أحسبه أن ثمّة فرقا بين الجملتين في المعنى والدلالة التعبيرية؛ لأنك إن قلت: (زرت و أكرمت خالدا)، فأنت قد طلبت (خالدا) من جهة الزيارة و طلبته من جهة الإكرام. ولكن لشدة اهتمامك بالإكرام على وجه الخصوص جعلت المعمول (خالدا) مجاورا له مباشرة.

وأما إذا عكست الفعلين فقلت: (أكرمت و زرت خالدا)، كان اهتمامك بالزيارة مقدما على الإكرام حيث جاور العامل المعمول (خالدا) مباشرة.

و من هنا يتبين أن التصريح بالمعمول لأحد العاملين دليل على الاهتمام و الأولوية بخلاف عدم التصريح.

ونرى من حيث الدلالة أن كلا العاملين يطلب المعمول ذاته، و لكن أحدهما أقوى في الطلب من الآخر وأكثر اهتماما و خصوصية وإلا لما جاور المعمول دون العامل الآخر.

و قد ذكر د. فاضل السامرائي في (معاني النحو): قال تعالى في السد الذي وضعه ذو القرنين: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [سورة الكهف: الآية٩٦]. فإن الاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء؛ فإن القصد من الإيتاء بالقطر هو إفراغه، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ؛ لأنه هو المقصود، فجعل القطر معمولا للإفراغ، ولو جعله للأول لقال: (آتوني أفرغه عليه قطرا)[٤١].

أما من حيث الدلالة: «فحذف الأول لدلالة الثاني عليه»[٤٢].

ومن هنا يطلب العامل الأول معمولا ينازع عليه العامل الثاني الذي اكتفى بمعموله المباشر له. هذا من جهة، و من جهة أخرى ، أن الآية في قوله تعالى على لسان ذي القرنين: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [سورة الكهف: الآية٩٦] قد روعى فيها التسلسل المنطقي والزمني للعامل والمعمول؛ حيث أن الإفراغ منطقيا وزمانيا يأتي بعد الإيتاء بالقطر، وهذه دلالة زمانية ومنطقية للتنازع في هذا الآية.

وهناك دليل آخر على الاهتمام ودلالة العامل والمعمول في التنازع، وهو ما ذكره أيضا د.فاضل السامرائي في (معاني النحو): «قال في أصحاب اليمين: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [سورة الحاقة:

الآية١٩]، جعل الكتاب مفعولا للقراءة، ولم يجعله لاسم الفعل؛ لأن القراءة والاطلاع أهم من مجرد المناولة؛ لأن فيه فلاحه وفوزه. أما المناولة فلقصد القراءة و اطلاعهم عليه»[٤٣].

وذكر دلالة العامل الثاني صاحب (الكشاف)، فقال: «منصوب بـ(هاؤم) عند الكوفيين، وعند البصريين بـ(اقرؤوا)؛ لأنه أقرب العاملين، وأصله (هاؤم كتابي اقرؤوا كتابي)، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه»[٤٤].

وهنا يؤيد صاحب (الكشاف) الرأي البصري الذي يرى أولوية الأقرب للمعمول بالعمل، ففيه من الدلالة ما يغني عن ذكر المعمول للعامل الأبعد.

ونلاحظ في هذه الآية الدلالة في التسلسل الزمني و المنطقي ذاتها التي وردت في آية ذي القرنين، حيث جاءت القراءة في قوله (اقرؤوا) بعد المناولة في قوله (هاؤم)، وهو الصحيح منطقيا وزمانيا، فالقراءة للكتاب تأتي بعد مناولته للقارئ.

ونستخلص مما سبق أن في التنازع دلالات عدة منها ما يدل على الاهتمام والخصوصية، ومنها ما يراعي التتابع والتسلسل في منطق الحدث وزمانه لكل من العوامل المتنازعة، وهذا ما راعاه القرآن الكريم في بيانه وأمثلته في الآيات التي أورد وذكر.

الخاتمة

إن خلاصة ما توصلت إليه في هذا البحث هو:

١. إن التنازع هو بمثابة صراع بين عاملين أو أكثر على معمول مشترك بينهما كلٌّ يطلبه من جهة.
٢. التنازع ليس نوعا واحدا، وإنما هو أنواع عدّة، فقد يكون في الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين والمضافات...إلخ.
٣. قد يشترك في التنازع عاملان كل من نوع كفعل واسم فعل في معمول واحد.
٤. استخدم العرب أسلوب التنازع في كلامهم سواء كان في نثرهم أو شعرهم، وكذلك استخدمه القرآن الكريم في مواضع عدّة وبأساليب مختلفة.
٥. يوجد تنازع نحوي من جهة الإعراب، ويوجد تنازع من نوع آخر في المعنى دون الإعراب.
٦. إن التنازع كان موضع خلاف بين النحاة الكوفيين والبصريين، وإن هذا الخلاف ما زال قائما.

٧. هناك غرض فني دلالي و بلاغي مقصود يؤديه أسلوب التنازع، سواء من حيث التقديم و التأخير، أم من حيث أولوية قرب فعل أو عامل دون آخر من الاسم أو المعمول.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في هذا البحث المتواضع، إنه سميع مجيب.

هوامش البحث

(١) لسان العرب، نزع:(٢٢٩/١٠)، وينظر: المصباح المنير (٦٠٠/٢) وينظر: القاموس المحيط: (٨٨/٣).

(٢) حاشية الصبان: (٩٧/٢).

(٣) المصدر نفسه، وينظر: شرح التصريح (٤٧٥/١).

(٤) معاني النحو: (١٢٣/٢).

(٥) النحو الوافي: (١٥٢/٢).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الكتاب (٣٧/١).

(٨) المقاصد الشافية (١٦٧/٣)، وينظر: همع الهوامع (١٠٨/٢).

(٩) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٤٤٩/١).

(١٠) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٤٧٩/١)، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٤٨/٩).

(١١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٤٨/٨).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٤٨/٩).

(١٤) ينظر: المصدر نفسه.

(١٥) النهر المادّ بهامش البحر المحيط: (١٦٢/٦).

(١٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٤٨/٩).

(١٧) المقاصد الشافية: (١٦٧/٣).

(١٨) ينظر: المصدر نفسه، وينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٤٩/٩).

(١٩) شرح الأشموني: (١٠٠/٢)، وينظر: المقاصد الشافية (١٦٧/٣-١٦٨).

(٢٠) المقاصد الشافية: (١٧٥/٣).

[٢١] المقاصد الشافية: (١٧٦/٣-١٧٧)، وينظر: الكتاب (٤١/١).

[٢٢] ينظر: شرح ابن عقيل (٤٩٧/٢).

[٢٣] ينظر: المقتضب (٧٨/٤)، وينظر: المقاصد الشافية (١٧٧/٣).

[٢٤] ينظر: المقاصد الشافية (١٧٧/٣).

[٢٥] المقاصد الشافية (٧٩/٣).

[٢٦] دراسات لأسلوب القرآن الكريم: (٤٩/٩).

[٢٧] دراسات لأسلوب القرآن الكريم: (٤٩/٩).

[٢٨] المصدر نفسه.

[٢٩] شرح ابن عقيل: (٤٩٧/٢)، وينظر: حاشية الصبان (١٠١/٢-١٠٢).

[٣٠] ديوان امرؤ القيس: (١٣٩).

[٣١] ينظر: الإنصاف (٥٧/١-٥٨).

[٣٢] الإتقان: (٦٥/١).

[٣٣] ديوان الفرزدق: (٥٢٣/٢).

[٣٤] ديوان كثير عزة: (١٤٣).

[٣٥] ينظر: الإنصاف: (٥٨/١-٥٩).

[٣٦] ديوان امرؤ القيس: (١٣٩).

[٣٧] ديوان امرؤ القيس: (١٣٩).

[٣٨] الإنصاف: (٥٩/١-٦١).

[٣٩] الرد على النحاة: (١١٦-١١٧).

[٤٠] الردّ على النحاة: (١١٦).

[٤١] معاني النحو: (١٢٧/٢).

[٤٢] الكشاف (٢٧١/٢) ، وينظر: التفسير الكبير (٥٠٠/٧).

[٤٣] معاني النحو: (١٢٧/٢).

[٤٤] الكشاف: (٢٦٤/٣)، وينظر: التفسير الكبير (٦٢٧/١٠).

المصادر و المراجع

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار مكتبة الهلال، بيروت – لبنان ، [د:ت].
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن محمد بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- التفسير الكبير، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التميمي البكري، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ مـ.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار إحياء التراث، مصر– القاهرة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ديوان امرؤ القيس، عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ مـ.
- ديوان الفرزدق، تحقيق إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت– لبنان، ١٩٨٣م.
- ديوان كثير عزّة، تحقيق إحسان عباس، بيروت– لبنان، دار الثقافة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، مصر– القاهرة، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.
- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة العصرية، بيروت– لبنان، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، العيني، دار الفكر، [د:ت].
- شرح التصريح على التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، جمال الدين أبو أيوب عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- الكتاب، أبو بشر عمرو الملقب بسيبويه، الطبعة الأولى، بولاق، مصر، ١٣١٦هـ.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مصر– القاهرة، [د:ت].
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، مصطفى البابي الحلبي، مصر،١٣٦٧ هـ/١٩٤٨م.

- لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، [د: ت].
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، سورية– دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- المصباح المنير غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت– لبنان ، [د:ت].
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمان– الأردن، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور عياد بن عبد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مصر– القاهرة، ١٣٨٨هـ.
- النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر– القاهرة، ١٩٦٣م.
- النهر المادّ بهامش البحر المحيط، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، مطبعة النصر الحديثة، المملكة العربية السعودية، الرياض، [د:ت].
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ.